علاقة الأسرة بالمدرسة

عبد الغاني تيايبية وسماح بشقة
جامعة سطيف

مقدمة:

إن فك العزلة عن المدرسة وتكسير سياجات التهميش والإقصاء حولها، من أهم الاوراش التي ينكب عليها فكر التجديد، وتستهدفها مواقف التغيير.

وان كل من حتمية الترابط الجدلي ومنطق التعايش الاجتماعي بين مكونات المجتمع الحيوية يبرزان عمق الروابط التي تجمع بين المدرسة والأسرة كمؤسستين اجتماعيتين يتواجدان بشكل حاسم ومتداخل في عمق المشهد المجتمعي، ليتقاسما معا، وظيفة البناء الاجتماعي لشخصية الإنسان المغربي، وليحددا ملامح هويته الوطنية والعالمية.

انه واقع ملزم بضرورة مد جسور التواصل بين الطرفين، وهي كينونة ثنائية قابلة للترجمة على ارض الممارسة بفعل قوة التعاون وروح المبادرة، تجسيد مثل وقيم الاندماج والتكامل والتعاطف والتطوع والتآزر، فلا جدل في كون الأسرة تحتل موقع النواة الأم المحتضنة للتنشئة الاجتماعية لأ بنائها.

إلا أن إستمراريتها ومشروعيتها تلك، لا تتجذر ولا تتضح ،إلا بوجود المدرسة كمؤسسة نظامية تضمن الامتداد الحقيقي لها، وتسهر على تكوين ورعاية الأجيال بكل طاقاتها المنتجة، بجانب تنوع صيرورة التكوين التربوي فيها، وتعدد أبعادها التربوية والاجتماعية والسيكولوجية والروحية والقيمية والفكرية المعرفية والثقافية الحضارية. كما أنها تتولى مهام تطوير واكتساب النشء للكفايات المهنية الملائمة لانتظارات المجتمع، بعد انقضاء أطوار التكوين.

بذلك يصبح أمر تجسير العلاقات، ولحم الفجوات بين المدرسة والأسرة تعاقد اجتماعي ملزم بطبيعته المتداخلة والمتكاملة، انطلاقا من وحدة المصير ووحدة الرهان، كلاهما معا في خدمة التنمية البشرية ببلادنا.

كما أن وحدة الغايات والوظائف والأدوار دعوة أكيدة وملحة لانكفاء مساحة القطيعة والتنافر، وانحسار الهوة الفاصلة بينهما لزمن غير هين.

إن مدخل الأبواب المفتوحة للمدرسة الوطنية الحديثة ،إضافة نوعية أخرى إلى رصيد الذاكرة في الإصلاحات التي يشهدها الشأن التربوي، من اجل الارتقاء بجودة ادعاءاته المختلفة المدرسة والأسرة معا.

أن الإصلاح يرنو إلى مدرسة وطنية جذابة ومحفزة ، تفكر بهموم المجتمع، ترسخ مكتسباته الثقافية وتستلهم غاياتها من مشروعه الحداثي الديمقراطي المأمول. أنها دينامية جديدة نوعية لتطوير نظمنا التربوية ، وترقى إلى تجاوز أنماط التعليم الإلقائي المركز على المضامين والمقررات الدراسية ، بإقرار نهج تربوي أكثر منهجية، ومداخل بيداغوجية أكثر مرونة، وتمحور حول شخص التلميذ كقطب للاهتمام في الفعل والمبادرة، بالتركيز على الإشكاليات التنموية الاجتماعية، كموضوعات معرفية جوهرية ،في تحديد المادة الدراسية المطروحة للبحث.

إنها مدرسة بناء للفكر النقدي المسؤول ،لإعداد مواطن قادر على فهم واقعه ، وتخطي تحدياته والاندماج بايجابية في صلب التحولات الاجتماعية الهادئة، والتفتح بمنظور حضاري أصيل على مد الثقافة الكونية...تلك إذن ،هي مدرسة المبادرة الذاتية للتلميذ. والحقل الحقيقي للتجارب، والفضاء الأمثل للبحث والإبداع ،والمنبر المحفز لمسائلة الذات المنتجة لديه عن طريق بيداغوجية التعلم، ومؤسسة التعليم الاجتماعي الداعية الى بناء العلاقات الجماعية بكل مقاييس الدمقرطة والتعايش.

إلا انه مسؤولية معكوسة، فالأسرة مدعوة أيضا لتاطير هذه الاختيارات عن طريق المقاربة التشاركية والتخلي عن موقفها التقليدي تجاه المدرسة المتصف بالحياد، والملاحظة الخارجية المتحفظة، والاستقبال الآلي لنتائج التقويم الجزائي. كما أنها مدعوة إلى إعادة النظر في أساليب التربية الأسرية ذاتها، لتتناغم مع هذه الآفاق والتصورات، استجابة لروح العصر وطرح التغيير فيه.

تعتبر جمعيات أمهات وأولياء التلاميذ الشريك الحيوي في صلب القرارات الإستراتيجية للمدرسة، كتدبير الإيقاعات، وتمويل البنية التحتية ومختلف المشاريع، واستشراف المستقبل، وتقويم الاداءات وتكييف الصعوبات والحد من المعيقات الهدامة كالهدر، والفشل، والعنف المدرسي. كما أن استدماج هذا التشارك يحيلنا على تعدد الآليات والسبل، من برامج دراسية جهوية وإقليمية، مشاريع تربوية، وتدبير الفضاءات التربوية ومجالس التدبير ومنتديات الإصلاح.

بذلك يكون العبور الحقيقي إلى التغيير تكامل مع الآخر، خارج النظرة المؤسساتية الضيقة للذات ولا ينضج إلا بتواجد كل من المؤسستين الفاعل بقوة، الواحدة منهما في قلب الأخرى ويبقى دور هيئات المجتمع المدني عامة والإعلام خاصة، أنجع القنوات للتركيب

الواقعي بين هذه الأبعاد على مستوى التفكير والفعل والمبادرة، إخصابا لروح الاندماج والتكامل، وتحسيسا بجدوى وحيوية هذا النوع الوازن من التعاقدات الاجتماعية الرفيعة.

فالمدرسة والأسرة إذن هما المؤسستان التربويتان الأكثر أهمية بين بقية المؤسسات الأخرى، نظرا لدورهما الفعال في العمل الهادف والمنظم تبعا لأهداف المجتمع وفلسفته ككل. لهذا كانت الدراسة الحالية تهدف إلى:

– التعرف على أهمية الدور الذي تقوم به مجالس الآباء والمعلمين في العملية التربوية في الوقت الحاضر

– تحديد مدى مساهمة مجالس الآباء في تحقيق الصلة بين البيت والمدرسة.

– التعرف على فاعلية الدور الذي تقوم به مجالس الآباء والمعلمين في العملية التربوية في الوقت الحاضر

– الوقوف على مدى فعالية مشاركة الآباء في أنشطة هذه المجالس والتفاعل مع المدرسة لحل مشكلات أبنائهم.

– تحديد الصعوبات والمشكلات التي تحول دون تحقيق مجالس الآباء المعلمين لأهدافها.

– وضع بعض المقترحات التي يؤمل أن تؤدي إلى تحقيق التكامل بين البيت والمدرسة.

وقبل أن نعرض نتائج الدراسة يجدر بنا أن بحدد بعض المفاهيم التي نراها مهمة في هذه الدراسة على النحو التالي:

2 – مفهوم المدرسة:

يرجع أصل لفظ المدرسة **Ecole** إلى الأصل اليوناني **Schole** والذي يقصد به وقت الفراغ الذي يقضيه الناس مع زملائهم أو لتثقيف الذهن. فتطور هذا اللفظ بعد ذلك ليشير إلى التكوين الذي يعطى في شكل جماعي مؤسسي، أو إلى المكان الذي يتم فيه التعليم، ليصبح لفظ المدرسة يفيد حاليا تلك المؤسسة الاجتماعية التي توكل إليها مهمة التربية الحسية والفكرية والأخلاقية للأطفال والمراهقين في شكل يطابق متطلبات المكان والزمان...

أما مفهوم المدرسة بالتحديد فقد ظهر اثر الانتقال الذي عرفه الفعل التربوي من مهمة تتكلف بها الأسرة إلى مهمة عمومية وذلك في المرحلة الهيلينية، لتصبح المدرسة تلك المؤسسة العمومية التي يعهد إليها دور التنشئة الاجتماعية للأفراد وفق منهاج وبرنامج يحددهما المجتمع حسب فلسفته... والمدرسة بشكل عام مؤسسة عمومية أو خاصة، تخضع لضوابط محددة، تهدف من خلالها إلى تنظيم فاعلية العنصر البشري، بحيث تنتج وتفعل وفق

إطار منظم يضبط مهام كل فئة، ويجعلها تقوم بعملها الخاص لكي يصب في الإطار العام ويحقق الأهداف والغايات والمرامي المرغوبة منه.

فالمدرسة هي السبيل الوحيد الذي يلج إليه الأطفال منذ صغرهم، بعد الأسرة التي تمثل المدرسة الأولى، إلى أن يلتحقوا بسوق الشغل وبالتالي فهي بمثابة معمل لتكوين الموارد البشرية، وهي كذلك فضاء يلتقي فيه الأطفال والراشدون حيث توفر لهم فرص التفاعل فيما بينهم، غير أنها ليست سوى مؤسسة اجتماعية من بين المؤسسات الأخرى، وقد تدعي لنفسها الانغلاق على الذات بدعوى نظمها وقوانينها، غير أن هذا الانغلاق ظاهري فقط لأنها تعكس مختلف التيارات الاجتماعية بكيفية شعورية أولا شعورية، ولكنها تعمد إلى تربية وتكوين داخليها وفق الثقافة التي تمثلها كمؤسسة مدرسية، انها تبعا لهذا تشكل عامل توحيد، عامل جمع مختلف الطبقات الاجتماعية وصهر أفكارها وبلورتها بقدر الإمكان عبر خطابها التربوي.

3- وظائف المدرسة:

تلعب المدرسة كمؤسسة اجتماعية بجانب الأسرة، عدة ادوار لها وزنها التاريخي، وتتميز بوظائفها عن باقي المؤسسات الأخرى لأنها تلامس مختلف جوانب الإنسان لجعله ذلك الكائن الذي يعرف ذاته أولا ثم يكتشف الأخر ثانيا، وإذا ما نظرنا إلى هذه الوظائف نجدها متعددة ومتشعبة نظرا لتعدد أغراض وأهداف الكائن البشري فمنها ما هو تربوي وتعليمي ومنها ما هو إداري، اجتماعي وأمني، تكويني وإيديولوجي، إرشادي وتوجيهي، ثقافي، تواصلي اقتصادي...

وتتجلى كذلك مهمة المدرسة والأسرة في التأثير على سلوك الأفراد تأثيرا منظما يرسمه لهما المجتمع، والمدرسة من حيث هي كذلك تنصب وظيفتها الرئيسية على سلوك الناشئة، ويقاس مدى تحقيقها لوظيفتها بمدى التغيير الذي تنجح في تحقيقه في سلوك أبناءها ومن ثم كان ضروريا أن ينظر إليها نظرة شمولية كنظرتنا نحو المجتمع برمته وأن تكون في مقدمة كل سياسة إصلاحية للمجتمع وأن ينظر إليها كمرجعية لكل تغيير أو تغير قد تعرفه باقي القطاعات والجوانب الأخرى لحياة الفرد...

فالمدرسة في أساسها مؤسسة اجتماعية أنشأها المجتمع لإشراف على عملية التنشئة الاجتماعية ولذلك فإن أي تصور لهذه المؤسسة يجب أن يراجع داخل إطار هذا التصور الاجتماعي ولاشك أن هذا التصور الأساسي يملي دراسة علاقة المتعلم بغيره من المتعلمين وعلاقة المتعلم بالمدرسين وعلاقة المتعلم بالإدارة التربوية وبالتنظيم العام في المدرسة من حيث أنها الإطار الاجتماعي التي لها علاقة بما تحتويه من عناصر بشرية وما يوجد خارجها

من تنظيمات اجتماعية أخرى بما فيها الأسرة. وبشكل عام يمكن القول بان المدرسة هي المؤسسة التي بفضلها يكتشف الفرد ذاته ومجتمعه ومن خلالها وعبرها يجب الخروج إليه، وهنا يمكن الإشارة إلى ابرز وظائف المدرسة على الشكل التالي:

الوظيفة التعليمية التكوينية:

في إطار هذه الوظيفة تقوم المدرسة بتعليم الأطفال القراءة والكتابة والحساب مع إكسابهم وتلقينهم المعارف الدينية والتاريخية والأدبية والعلمية واللغوية، عبر برامج ومقررات محددة حسب مختلف المواد المخصصة لكل مستوى وبشكل تدريجي ابتداء من التعليم الأولي إلى التعليم العالي مرورا بالأساسي والإعدادي والثانوي. كما تسعى المدرسة خلال كل مرحلة تعليمية تحقيق وإكساب التلاميذ كفايات تواصلية، استراتيجية، منهجية، تكنولوجية وثقافية؛ وقيم ترتبط بالعقيدة وبالهوية الحضارية وبثقافة حقوق الإنسان والمبادئ الكونية.

وتهدف المدرسة بشكل عام خلال هذه الوظيفة تعليم وتكوين الفرد بشكل يجعله مندمجا في الحياة العامة ومتفتحا على الأخر لكن من خلال التجارب السابقة والحالية يلاحظ ان المدرسة قد انحرفت عن مسراتها التعليمية والتربوية نظرا لصعوبة هذه الوظيفتين وكذلك لعدم توفر الشروط الضرورية للأعداد والتكوين العلمي والمهاري والمنهجي، ولعدم توفر شروط التأهل للاندماج في الحياة الاجتماعية.

فالمدرسة اليوم وجدت نفسها في حرج وأمام منافسة شديدة ولازدياد تطور الفنون المعرفية الأخرى، وتأثير الصورة بشكل خاص. وبذلك لم تعد المدرسة تحتل نفس المكانة السابقة (بجانب المؤسسة الدينية) التي كانت تحتلها من حيث السلطة والاحتكار المعرفي، ولأن تطور وسائل الاتصال والإعلام وظهور الكومبيوتر وشبكة الانترنيت بمختلف برامجها وأنظمتها، مع انتشار التعليم المبرمج والتعليم عن بعد والقنوات التعليمية... كله هذا ما أثر على مكانة المدرسة وجعل قيمتها في تدهور مستمر، وهذا له اثر بليغ على المتعلمين وبالتالي على المجتمع ومستقبله.

فالمجتمعات التي أدركت هذا التغير الذي وقع على القنوات المعرفية وعلى المدارس، تمكنت من مسايرة المنافسة التي تواجهها المدرسة فتربط كل جديد بالمدرسة مما جعل هذه الأخيرة لم تحس يوما ما بزعزعة وظيفتها التعليمية والتكوينية.

فتقدم البحث العلمي وتوفير التراكم العلمي الجيد يمكن المجتمعات من تحديد ملامح وحاجات رغبات واهتمامات وميولات أطفالها، وبالتالي انسجام كل سياسة تعليمية مع ظروف الواقع الذي يتطور بسرعة، عكس المدرسة المغربية التي مازالت ذات طابع تقليدي سواء في

طرق التدريس أو على مستوى الوسائل الديداكتيكية وحتى الجانب المعرفي والمنهجي، مما جعلها تفقد مكانتها في حلبة الصراع التعليمي والتربوي .فواقع المدارس المغربية اليوم يؤكد هذا الطرح فقد أوضحت عدة دراسات أن عدم تطور البنيات المدرسية بشكل يوازي ارتفاع نسبة التمدرس نجم عنه اكتظاظ مهول بالأقسام (قد وصل إلى **54** تلميذ في القسم الواحد أما قسم **40** تلميذ فقد أصبح عاديا) إضافة إلى نقص في التجهيزات وأطر التدريس.

أما ما زاد الطين بلة هي تلك الخريطة التربوية التي تحدد لكل أستاذ عدد التلاميذ الذين سيشملهم التكرار كما تحرص على أن تكون نسبة النجاح مرتفعة وأن تفوق في غالب الأحيان ما يزيد عن **90%** (خاصة في التعليم الابتدائي الذي يعتبر الركيزة الأساسية ب) وهذا ما ينتج لنا تلاميذ لا يعرفون القراءة والكتابة رغم أنهم في مستويات دراسية عالية (السادسة أو السابعة وحتى التاسعة...) وذلك بسبب تراكم أخطاء الخريطة المدرسية، فكثرة نسبة التلاميذ في القسم الواحد وارتفاع نسبة الذين يعانون من التخلف الدراسي يشكل مشكلا وعائقا تربويا كبيرا على التواصل والتفاهم بين المدرس والتلاميذ).

الوظيفة التربوية:

بجانب الوظيفة التعليمية والتكوينية فان للمدرسة وظيفة أساسية وشاملة استمدتها من الأسرة تتجلى في تربية الأطفال تربية تجعلهم يحترمون مجتمعاتهم ويندمجون مع مختلف المؤسسات الاجتماعية الأخرى، وبفضلها يكتسبون قيم إنسانية وهوياتية تتأقلم مع متطلبات المجتمع، وبفضل الفلسفة التربوية التي تنهجها المدرسة كمؤسسة عمومية يمكن للمجتمع التطور والسير نحو ما هو أفضل أو العكس الإصابة بالركود والتخبط في مشاكل جمة.

فصلاح المجتمع ينطلق من صلاح المدرسة وكل خطأ يرتكب داخل جدران هذا الحقل سيكون له اثر بليغ على مستقبل الدولة برمتها، فعلاقة المدرسة بالمجتمع علاقة الأم بابنها، وعلاقة السائق بسيارته وعلاقة القائد بجماعته، فالمدرسة هي مقود التطور والتقدم ومفتاح التغيير، وعبر المدرسة يمكن كذلك ان نصنع مجتمعا متخلفا ومجتمعا مسالما كما نريد.

ولهذا فعندما نتحدث عن إصلاح التعليم وبالتالي المدرسة، علينا أن ننظر إلى مستقبل الأمة وماذا نريد فعلا من مجتمعنا؟ هل نريده مجتمعا متقدما؟ ديمقراطيا؟ متفتحا؟ يحب وطنه؟ غيور عليه؟ يعتز بهويته؟ قد يدفع ثمن حياته دفاعا عن وطنه؟ أم مجتمعا متخلفا لا يحب وطنه؟ ولا يعير أي اهتمام لنفسه ولا لوطنه؟ مجتمعا متفاوتا في كل المستويات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية؟ وحتى من حيث الملكية والمواقع الجغرافية؟

إن المدرسة هي الحل الوحيد والباب الأول الذي يمكن من خلاله إن نفبرك فردا ثم أسرة وبالتالي مجتمعا كاملا، فداخل المدرسة نجد كل الأطفال ينحدرون من كل الأسر كسفراء لها، وهم الذين سيصبحون رجال الغد. فإذا قمنا بتربيتهم بشكل جيد وعلى تربية مستقبلية لأنهم خلقوا لزمن غير زماننا، نضمن مجتمعا منسجما ومتقدما عكس ما وجدناه وما نجده داخل المدرسة المغربية، التي تتخبط في أزمات متتالية ومستمرة وبالتالي تحصد خسائر جسيمة لا يمكن للمجتمع المغربي تفاديها ولو بالقروض الدولية.

فهي خسارة تربوية ترسخت في شخصية الفرد المغربي الذي يفضل الهجرة والموت في البحر عن الصمود والنضال من اجل الإصلاح التام، شخصية الفرد المغربي الذي لا يعرف النظام بل لا يحبه، ويفضل الفوضى أحيانا عن احترام القوانين، الفرد المغربي الذي لا يميز بين الواجب والحق الفرد المغربي الذي يفضل أن يتمتع بجنسية أجنبية عوض جنسيته الأصلية... إنها حقائق مرة وواقعية لا يمكن تنكرها أو جهلها، فكل فرد وطئت قدمه المدرسة تجده يحس بمرارة الواقع المغربي وبأزمة التعليم بالخصوص ت)

الوظيفة الإيديولوجية:

لقد تبين لنا من خلال الممارسة الميدانية وكذلك من خلال الفلسفة التربوية التي تتبعها كل دولة اتجاه مدارسها، أن للمدرسة وظيفة أخرى تكتسي طابعا إيديولوجيا لكونها تعتبر أداة للإدماج وقنطرة تمرر من خلالها الدولة سياساتها الأمنية وهي أداة لهيمنة الوظيفة الرسمية لنقل المعارف... وهي كما قال السوسيولوجي الفرنسي بيير بورديو في كتاب مع باسرون: إعادة الإنتاج **La reproduction**، أداة لإعادة إنتاج الثقافة والنظام السائد، وهي جهاز إيديولوجي مهمته نقل وترسيخ أفكاره المهيمنة وذلك لإعادة إنتاج تقسيمات المجتمع الرأسمالي وجعل النخبوية عملا مشروعا، وبالتالي إعادة إنتاج القيم والعلاقات الاجتماعية السائدة . وهكذا فالنظام التربوي في نظر بورديو يشكل عنفا رمزيا قصدي لكنه مفروضا من طرف سلطة ذات نسق ثقافي سائد، وهكذا فالوظيفة الإيديولوجية للمدرسة تتجلى في كونها مؤسسة للترويض الاجتماعي وإعادة إنتاج نفس أنماط الفكر والسلوك المرغوب فيهما من طرف المجتمع.

إن للمدرسة عدة وظائف رئيسية يرتبط بعضها ببعض خاصة في عصرنا الحاضر الذي يمتاز بالتغييرات الاجتماعية السريعة والتقدم المطرد في ميدان العلم والاختراع، والتشابك المتزايد في أساليب المعيشة وعادات الناس وتقاليدهم،إلا أن المدرسة الوطنية التي تضع مهمة التربية والتعليم في مقدمة أولوياتها، تحاول التوفيق بين مختلف الوظائف دون أن تطغى

وظيفة على أخرى وأن تضع مستقبل المجتمع برمته كغاية كبرى. ولهذا فنجد أن من ابرز الأدوار التي يجب على المدرسة، إن تقوم بها سعيا لتحقيق أهدافها كمؤسسة تربوية واجتماعية نجد:

1- نقل الثرات الثقافي: إن تحليل معنى المجتمع والثقافة وعلاقة الشخصية بهما يبرز لنا أهمية العملية الاجتماعية التي تنتقل بها آداب السلوك العامة والقيم والمعاني والأنماط الثقافية من جيل إلى جيل.

وطبيعة الحياة الاجتماعية للأفراد من حيث الاختلاف في أعمارهم واختفاء بعضهم وظهور بعضهم الآخر يجعل عملية النقل عملية اجتماعية ضرورية لاستمرار النضج الاجتماعي.

غير أن هذه العملية ليست آلية، فالمجتمعات المتمدنة قد تسير إلى الوراء إن لم تبدل جهودا حقيقية في سبيل نقل التراث الثقافي من جيل إلى جيل. لهذا يبدو أن الحاجة إلى التعليم أمر بديهي في المجتمعات لاستمرار وجودها وتطورها. فالناس يعيشون في جماعة بفضل ما يشتركون فيه من أشياء عامة وبفضل عملية الاتصال والنقل التي يحصلون بها على الأشياء المشتركة العامة التي تجعل منهم جماعة، وهذه الأشياء المشتركة العامة هي الأهداف والمعتقدات والآمال والمعارف والمفاهيم المشتركة.

وهذه كلها تساعد على إيجاد عقلية متشابهة بين أفراد الجماعة لأن النقل والإيصال الذي يتضمن مشاركة الأفراد في تفهم مشترط هو الذي يحقق اتجاهات عقلية وانفعالية متشابهة أي طريقة متشابهة للاستجابة لتوقعات الحياة ومطالبها.

إن قيم المجتمع على التماسك في إطار أهداف مشتركة يعني هذا أكثر من التعاون بهم، وفهم متطلباتهم وحاجاتهم ومساعدتهم على فهم أغراضه وحاجاته، ومعنى هذا كله ضرورة توافر ما نسميه "بالإجماع" الذي لا يمكن وجوده إلا عن طريق عمليات النقل والاتصال الاجتماعي.

فعملية النقل قد تتم بطريقة واعية الذي نعمله ويمكنه عن طريقها أن يواجه مواقف الحياة على أساس من التبصر والمعرفة وتزويده بما يلزم من المواقف المختلفة من معارف ومهارات سبق أن تثبت صحتها من خبرات أجيال أخرى. وقد تتم هذه العملية بالضغط الاجتماعي أو الدعاية أو بأي نوع آخر من التعليم، ولهذا فإن المدرسة وبجانبها مختلف المؤسسات المكلفة بالتربية، تواجه عدة مشكلات لقيامها بهذه الوظيفة.

ومن الأمور التي ينبغي مراعاتها بالنسبة لهذه الوظيفة هي اختيار الجوانب التي لها قيمة في التراث الاجتماعي بالنسبة للشخص وكذلك اختبار العناصر التي تضمن تكاملا في اتجاهات الفرد ومفاهيمه.

2- التبسيط: لما كانت المدينة الحديثة (الحضارة) تمتاز بالتعقيد فإن من العسير أن تنتقل عناصرها إلى الصغار الناشئين، لهذا فعلى المدارس تقسيمها إلى أقسام وتصنيفها وتبسيطها، ووظيفة المدرسة التربوية هي إن توفر بيئة مبسطة تناسب أعمار التلاميذ واستعداداتهم فتختار العناصر الأساسية التي يتمكنون من الاستجابة إليها وتنظم برامجها بحيث تزودهم خلال أطوار نموهم المختلفة بالمعارف والمهارات التي تزيد من بصرهم في مواقف الحياة.

3- الانتقاد والاختبار: من وظائف التربية والمدرسة أن تختار بين الاتجاهات والقيم والعادات والمعارف التي توجد في المجتمعات على أساس التمييز بين المرغوب فيه وغير المرغوب فيه ذلك أن كل مجتمع يتضمن الكثير من العناصر المختلفة والأفكار المتنوعة والقيم المتعارضة، ولما كانت المدرسة هي أداة المجتمع في تنمية اتجاهات وقيم مرغوب فيها في ضوء أهداف معينة كان من وظيفتها القيام بتدعيم الجيد من العناصر والقيم وتزويد الصغار الناشئين بها لمواجهة مواقف حياتهم في بيئتهم الاجتماعية، وكلما ارتقى المجتمع وتعددت مصالحه أدرك أمامه مسؤولية مزدوجة:

الأولى: العمل على نقل العناصر الطيبة في تراث وما حققته الأجيال السابقة.

الثانية: استخدام العناصر الجيدة الملقاة لبناء مستقبل أفضل.

4- الاقتصاد الثقافي: المدرسة في هذا العصر تجد نفسها أمام وظيفة جديدة تفرضها عليها طبيعة التغييرات الجذرية التي يتميز بها هذا العصر. فقد تراكم التراث الثقافي بشكل لم يسبق له مثيل، واتسع نطاقه باتساع نطاق الخبرات الإنسانية وتشابكها وسهولة انتقال نتائجها وتفرع فروع المعرفة المختلفة. وليس معنى الاقتصاد الثقافي اختزال التراث الثقافي لسهولة نقله الاقتصار على جانب منه دون جوانب أخرى، بل أنه يعني الاختيار التمييز بين العناصر القديمة والجديدة وتحقيق التكامل السليم بين فروع المعرفة، مع جعل هذا الرصيد بعد ذلك سهلة التناول. وعلى هذا فالمدرسة مطالبة لقيامها هذه الوظيفة بابتكار الوسائل والأساليب الجديدة وتنظيم المادة الدراسية وتقديمها وتوصيلها للناشئين.

5- التماسك الاجتماعي وتذويب الفوارق بين الطبقات: ومن الوظائف الاجتماعية للمدرسة (عكس الوظيفة الإيديولوجية المعتمدة) إيجاد حالة من التوازن بين عناصر البيئة

الاجتماعية، وذلك بأن تتبع المدرسة لكل فرد الفرصة لتحرير من قيود طبقته الاجتماعية التي ولد فيها وأن يكون أكثر اتصالا وتفاعلا مع بيئته الشاملة، ذلك أن المجتمع الحديث يتضمن في الواقع جماعات كثيرة وهناك أيضا الطبقات الاجتماعية والمذاهب الدينية ولكنها تتفاوت في العادات والتقاليد والآمال والقيم بين أفراد المجتمع الواحد وكل هذه الطبقات لها تأثير على اتجاهات الأطفال الناشئين.

6- تنمية أنماط اجتماعية جديدة: إن أول خطوة لتحقيق المدرسة لهذه الوظيفة هي تنمية الوعي بين الأطفال والشباب بالفرق بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون، وتتطلب هذه الوظيفة أساسا مبنيا وافرا من المعرفة ومن المعلومات عن الوسائل الاجتماعية الأخرى المختلفة، وتكوين اتجاهات علمية جديدة متحررة من التعصب والجمود لتقويم هذه المعارك واستنباط أساليب ومفاهيم جديدة تكون أساسا لتصور مستقبلي فعال.

7- تنمية الإطار القومي: فالمدرسة بطبيعتها الاجتماعية والخلقية تحمل دائما في الإطار القومي والذي منه تستمد فلسفتها واتجاهاتها والتي على ضوئه ينبغي أن تختار خبراتها التعليمية التي تعني المواطنين الناشئين.

فعلى المدرسة أن تحافظ على الإطار القومي كما عليها أن تساهم في تطوير هذا الإطار وتنميته لإخضاعه للدراسة والفكر في ضوء ما يشهده المجتمع من تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية.

8- الابتكار والخلق: إذا كانت نقطة البداية للمدرسة هي الإنسان، الفرد، فإن موضوعها هو طبيعة "**الفرد**" من حيث نموه، فطبيعة الفرد ليست ثابتة محددة بعوامل بيئية ثابتة أو أنها فطرية تحكمها عوامل غريزية جامدة، وإنما هي طبيعة مرنة متكاملة في تفاعلها. ووظيفة المدرسة هي أن تمكن الفرد من الخروج عند حدود جماعته الأولية إلى حدود الجماعات الكبيرة مع قوة في تغيير هذه الجماعة والإضافة إليها والمشاركة فيها مشاركة ايجابية وذلك بفكر خلاق ومبدع في ثقافته وبيئته.

وقد تعد هذه الوظيفة أعلى وظائف التربية المدرسية خاصة في المجتمعات التي تعيش تغيرات سريعة تحتاج من الأفراد خلقا وإبداعا وابتكارا وتجديدا في أساليب حياتهم.

4 - مفهوم الأسرة ووظائفها:

تعتبر الأسرة من أولى الحاجات الطبيعية التي يلجأ إليها الإنسان، ولضرورتها الطبيعية لاستمرار الجنس البشري وكذلك لتوفير الأمن والحماية الضروريين، فان الكائن البشري يعمل بشكل تلقائي على إنشاء الأسرة، ونظرا لأهمية الأسرة كمكون اجتماعي، وكأول اجتماع تدعو

إليه الطبيعة كما أكد الفيلسوف أرسطو، فقد تعددت التعاريف التي أشار إليها العلماء بمختلف تخصصاتهم من السوسيولوجيا والانتربولوجيا وحتى في ميدان التربية وندرج هنا بعض التعاريف كنماذج:

- تعريف لوك **Lock.H:** الأسرة جماعة من الأفراد تربط بينهم رابطة الدم أو التبني، ويعيشون في منزل مستقل، ويتواصلون فيما بينهم عبر تفاعل مستمر، كما يؤدون أدوارا اجتماعية خاصة بكل واحد منهم، باعتباره زوجا أو ابنا أو ابنة أو أما أو أختا بحيث يتكون نتيجة ذلك ثقافة مشتركة .
- تعريف ليتري **Littré** : تتكون الأسرة من مجموعة أشخاص يحملون الفصيلة الدموية نفسها، ويعيشون تحت سقف واحد، كما تتكون بوجه خاص من أب وأم وأطفال.
- الأسرة مجموعة اجتماعية تربط بينها روابط القرابة أو الزواج، وهي شكل اجتماعي له وجود في كل المجتمعات البشرية.

وتقوم الأسرة، من الوجهة النظرية، بتوفير الحماية والأمن والتنشئة الاجتماعية لأعضائها، هذا وتختلف بنية الأسرة ونوع الحاجات التي تشبعها لأفرادها باختلاف المجتمعات وباختلاف المراحل التاريخية.

كما يستخدم مفهوم الأسرة كذلك للدلالة على الخصائص البنيوية والوظيفية النشاطات الاجتماعية التي تتم في رحاب وحدة ترابية وسكنية واقتصادية معايشة تشمل الزوج والزوجة والأولاد غير المتزوجين عكس العائلة الذي يشير إلى وحدة في القرابة تشمل الأصول والفروع التي ترتبط بنسب الأب سواء في شكلها الممتد أو شكلها المركب.

أما عن وظائف الأسرة فهي أولا المدرسة الأولى التي يتعلم فيها الطفل لغة أمه والمشي وبعض الأخلاق والقيم، ومن خلال أسرته يكتشف نفسه ومحيطه، فهي التي تمنحه الهوية والأمان والحنان.

وبالتالي فهي تلعب نفس وظائف المدرسة كلها بالإضافة إلى كونها المسؤول الأول والأخير لنجاح تنشئة الفرد، وكما قلنا في التعريف بأنها الرحم الاجتماعي للطفل والتي يعود إليه الطفل لتضميد كل جراحه التي قد يسببها العالم الخارجي بسبب المعانات والضغوطات.

ومن هنا فالأسرة هي الخلية الأساسية في المجتمع وهي المسؤولة عن قوة أو ضعف البنية المجتمعية العامة، لكونها تقوم بوظيفة الأمن لأفرادها ووظيفة التضامن بينهم ووظيفة التكوين والتنشئة الاجتماعية، ووظيفة المراقبة والتربية... فهي بالتالي مؤسسة شمولية تؤدي مختلف الأدوار، إلا أن الوضع في الوقت الراهن قد تقلصت فيه هذه الوظائف ومعها

مسؤوليات الأسرة فتحولت بذلك هذه الأخيرة من مركز دائرة التربية إلى عنصر أو طرف مشارك في العمل التربوي. وبسبب هذا الانتقال في الدور جعل الأسرة تفقد توازنها وصدارتها الاجتماعية.مما فرض عليها أن تعيد النظر في علاقاتها مع مختلف الأطراف المشاركة في العمل التربوي من مدرسة وشارع ووسائل الإعلام.

5 – مفهوما التنمية والتنشئة الاجتماعية:

أ – مفهوم التنمية:

لقد نشأ مفهوم التنمية وترعرع في الغرب سواء عن طريق سوسيولوجيا الغرب أو عن طريق الهيآت الدولية، وهذه النشأة بطبيعة الحال لا تخلو من إيديولوجية، حيث جميع المصطلحات المستعملة ونوعية ميادين التنمية لها منحى خاص من وراءها أغراض إيديولوجية تحركها .ولقد ظهر مفهوم التنمية لأول مرة في بريطانيا مثلا سنة **1944**، وذلك في تقرير اللجنة الاستشارية للتعليم، وصدر أول تعريف منظم لتنمية المجتمع خلال مؤتمر "كامبردج" الصيفي حول الإدارة الإفريقية سنة **1948**.

وقد عرفت التنمية بأنها "حركة تستهدف تحقيق حياة أحسن للمجتمع المحلي نفسه من خلال المشاركة الايجابية للأهالي، وإذا أمكن من خلال مبادرة المجتمع المحلي"، وفي سنة **1954** تبنى مؤتمر "استردج" للتنمية الاجتماعية الصيغة العامة للتعريف السابق أي أن التنمية الاجتماعية هي "حركة مصححة لتحقيق حياة أحسن للمجتمع ككل عن طريق المشاركة الفعالة... "

هكذا فقد ظهرت فكرة تنمية المجتمع لأول مرة في الوكالات والمجالس المتخصصة داخل الأمم المتحدة في دراسة منظمة سنة **1950**.

واتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي في شهر مايو**1955** قرارا باعتبار منهج المجتمع وسيلة للتقدم الاجتماعي في المجتمعات النامية والمتخلفة. وصدر أول كتاب يعرف هذا المفهوم في أول دراسة منتظمة سنة **1955** وهو تعريف يذهب إلى أن عملية التنمية للمجتمع هي العملية المصممة لخلق ظروف التقدم الاجتماعي والاقتصادي معا في المجتمع عن طريق مشاركة الأهالي ايجابيا في هذه العملية. ليأتي بعد ذلك تعريف ثاني سنة **1956** حيث أن تنمية المجتمع هي تلك العملية التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر.

وما يمكن استنتاجه من التعريفين هوانه يشيران إلى افتراض أن المجتمعات المحلية تحتوي على طاقات بشرية تحتاج إلى التنظيم والتوجيه من جهة ثم أن هناك إمكانيات مادية تحتاج إلى التنظيم والاستثمار من جهة أخرى.

كما يركز التعريفان على ضرورة المساعدة الذاتية وكذلك على عدم قدرة المجتمعات المحلية تحمل ثقل كافة عملية التنمية.

إذا ما عدنا إلى تعريف التنمية، فانه كما قلنا يوجد اختلاف بين العلماء حسب نظرتهم إلى هذا المفهوم. فنجد مثلا روستوف **Rostow** يعرف التنمية بأنها عملية تخلي المجتمعات المتخلفة على السمات التقليدية السائدة فيها والتبني للخصائص السائدة في المجتمعات المتقدمة. أما عبد المنعم شوقي فيقول: "إن عملية التنمية هي ذلك الشكل المعقد من الإجراءات والعمليات المتتالية... التي يقوم بها الإنسان في مجتمع ما من خلال عمل تغيير مقصود وموجه يهدف إلى إشباع حاجة."

وبالنسبة لكارل ماركس: " فالتنمية هي تلك العملية الثورية التي تتضمن تغييرات جديدة جذرية وشاملة في البنيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وحتى القانونية زيادة إلى نمط الحياة وأساليب العيش والقيم الثقافية."

وهنا يؤكد كارل ماركس كذلك أن البلدان الأكثر تقدما من الناحية الصناعية تمثل المستقبل الخاص بالنسبة للبلدان الأقل تقدما، ويقول سميلسر **Smelser:** إن التحديث والتنمية هي عملية تتضمن عدة تحولات في متغيرات الحياة مثل التكنولوجيا وذلك عن طريق تقدم هذا الميدان وتعقيده أكثر... والسكان عن طريق التمدن والتحضر والزراعة بالمزيد من المنتوجات التجارية وعلى صعيد الأسرة ثم الدين بمزيد من العلمانية ."

أما بالدوين **Baldwin** فان عملية التنمية لديه تحتاج إلى توفير معدلات عالية من النمو في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وبشكل عام فان مفهوم التنمية مفهوم شاسع ويختلف الباحثين في تعريفه، ولكن ما لا يمكن نفيه أن هذه العملية هي عملية معقدة متشعبة الجوانب، تضم الجانب الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي والثقافي. والمفهوم العام لهذه العملية هو أنها مجموعة من العمليات المخططة والموجهة لتحقيق التغيير الجدري في المجتمع، وذلك لتحسين الظروف الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والثقافية لأفراد المجتمع.

ب- مفهوم التنشئة الاجتماعية:

يعتبر مفهوم التنشئة الاجتماعية من المفاهيم التي لا يمكن تحديده بدقة، ولكن يمكن النظر

إليه كغاية يسعى كل مجتمع تحقيقها لدى كل فرد ينتمي إلى هذا المجتمع. فكلمة التنشئة قد تدل على التربية الشاملة والتكوين وتمكن الفرد من استدماج (**Intégration**) أنماط سلوكية وعادات ومعايير ودلالات قيم، عندما يقيم العلاقة بين فئة من الفاعلين من جهة ومجموعة من الأفعال من جهة ثانية.أما الاجتماعية فهي إعطاء الصبغة الاجتماعية للتنشئة بالتالي أن تنطلق من المجتمع وتعود لخدمته مرة أخرى، ولهذا يمكن القول أن التنشئة الاجتماعية بمثابة مشروع اجتماعي تهيمن عليه مجموعة من القيم المعايير والنظم، والهدف منه خلق علاقات بين الأفراد المكونة للمجتمع لتسهيل دمجها داخل هذا المجتمع .ويعرف الباحث مصطفى حدية التنشئة الاجتماعية في كتابه "سيرورة التنشئة الاجتماعية في الوسط الحضري بالمغرب" بأنها: "تلك السيرورة المستقرة من التغيرات التي تطرأ على الفرد في مختلف مراحل حياته وتهدف إلى إدماجه جزئيا أو كليا داخل المجتمع ." يعني بها كذلك عملية اكتساب القيم والمعايير والتمثلات الاجتماعية... عن طريق آلية الإدماج ولغرض تحقيق تكيف الفرد مع سياق اجتماعي يتسم بالدينامية والتغير.

هنا يمكن التمييز بين تنشئة اجتماعية أولية وتنشئة اجتماعية ثانوية حسب تعبير كل من بيرجي **Berger** ولوكمان Luckman [8]، حيث بفضل التنشئة الأولية يصير الفرد عضوا في المجتمع، وتتم بالدرجة الأولى داخل الأسرة وفي البنيات الاجتماعية الصغرى التي يتيحها الوسط الاجتماعي . كما تعتبر القاعدة الأساسية التي يجب على التنشئة الثانوية أن تتبعها لتكون فعالة. ولكون هذه الأخيرة تشمل كل السيرورات اللاحقة التي بفضلها يتعرف الفرد على مجالات جديدة من العالم الموضوعي بعد أن صار اجتماعيا بفضل التنشئة الأولية[9].وهنا يمكن القول بان الأسرة والمدرسة (خاصة التعليم الأساسي) يشكلان ويعتبران مؤسسات للتنشئة الأولية ومنهما ينطلق الفرد ويكتسب القواعد الأولية التي تمكنه من الاندماج والانفتاح في وعلى المجتمع.

6 – علاقة المدرسة بالأسرة:

إذا كان الدور الاجتماعي لكل من المدرسة والأسرة يتجلى في التنشئة الاجتماعية للأفراد عن طريق التربية فان علاقتهما يجب أن تنطلق من هذا المنظور الأساسي.وعلاقة الأسرة بالمدرسة لا يجب أن تبقى علاقة سطحية تتجلى أساسا في أن الأسرة هي التي تزود المدرسة بالمادة الأولية أي التلميذ بالتالي فعملية الإنتاج (أي التربية) كلها على عاتق المدرسة، بل يجب أن تكون علاقة شاملة تنبني على أنهما شريكان في عملية الإنتاج وفي التوزيع في الرأسمال وبالتالي شريكان في الربح وفي الخسارة في حالة حدوثها.

وبالرغم من التغييرات التي تحدث في الأسرة والمجتمعات الحديثة فهي مازالت إحدى المؤسسات ذات الأثر البعيد في المجتمع ففي المنزل يتعلم الطفل اللغة ويكتسب بعض الاجتهادات ويكون رأيه عن ما هو صحيح أو خاطئ.

والنواة الأولى للطفل هي النواة التكوينية لحياته وأثرها يلازم الطفل حتى يدخل إلى المدرسة لذلك فتربية المدرسة هي امتداد لتربية الطفل في المنزل.

وقد أوضحت عدة دراسات أجريت لمعرفة أثر المنزل على نمو سلوك الطفل حيث أن كثيرا من مظاهر سلوك الفرد ما هو إلا انعكاس لحياته المنزلية كنظافة المنزل مثلا تنعكس على مظهر وملبس الطفل وعلامات الكلام عن الوالدين.

إذا كان تأثير المنزل على تنشئة الفرد يظهر عليه، فإن على المدرسة واجب معرفة البيئة المنزلية للطفل حتى يمكنها إدراك العوامل المختلفة المتداخلة في شخصيته. كما أنها لا يمكن أن تستثمر في عملها التربوي ما لم يتعاون الآباء معها عن طريق أمدادها بالمعلومات المختلفة عن مميزات الطفل وحاجاته...الخ ومن هنا يمكن القول أن المدرسة والأسرة كمؤسستين للتنشئة الاجتماعية للأطفال، يوجدان في وضعية المنافسة مع بقية المؤسسات التي يقبل عليها الأطفال مثل التلفاز وشبكة الانترنيت والشارع بالتالي وجب عليهما تظافر الجهود والتنسيق بشكل معقل لمواجهة تلك المنافسة الشرسة.

كما يجب علينا أن ننظر إلى المدرسة والأسرة بأنهما الوسيلتان الأساسيتان لتحقيق تنشئة اجتماعية جيدة للفرد وبالتالي بواسطتهما يمكن ضمان تنمية المجتمع بفضل تلك المكتسبات والكفايات التي تم غرسها في الفرد بفضل كل من الآسرة والمدرسة .فكل إصلاح تربوي وجب عليه أن ينطلق من هاتين المؤسستين الاجتماعيتين وبشكل موازي للتطور والتغير الذي يقع على المجتمع .ولكونهما من سيضمن لنا تنمية بشرية مستدامة.

7- واقع التكامل بين المدرسة والأسرة:

يعد تطوير العلاقة والتعاون بين المدرسة والأسرة أحد العوامل المهمة لتفعيل دور المدرسة والرفع من كفاءاتها في المجال التربوي والتعليمي. وتوضح الأدبيات في مجال التطوير التربوي أهمية هذه العلاقة وحيويتها في مجال الرفع من كفاءة المخرجات المدرسية، وفي ربط الأطر النظرية المعرفية للمدرسة بواقع الأسرة والمجتمع ككل وحاجاته والمتطلبات اللازمة لتنميته.

نظرا للعلاقة العضوية التكاملية الوثيقة بين التربية والأسرة فأن المدرسة لا يمكن أن تعمل بمعزل عن النظام الاجتماعي والمجتمع ككل. فرغم الاستقلالية النسبية للمدرسة إلا انه

لا يمكن اعتبارها مؤسسة مكتفية ذاتيا وإنما طبيعة دورها تجعلها مرتبطة ارتباطا وثيقا بمؤسسات المجتمع بما فيه المدرسة حيث تتأثر بها وتؤثر عليها.

لقد اتجهت المجتمعات الحديثة للنظر للمدرسة ليس بكونها فقط مؤسسة تعليمة، بل إلى النظر إليها بكونها مؤسسة تعليمية ذات وظيفة اجتماعية تقوم علي خدمة المجتمع والتعرف على موارده واحتياجاته.

قد برز في هذا الإطار مفهوم "مدرسة المجتمع" حيث لا يقتصر دور المدرسة في ضوء هذا المفهوم، على تعلم وتعليم التلاميذ فحسب، بل يتعدى ذلك إلى الدور الحيوي الذي تمارسه في تطوير محيطها والتفاعل معه ولن يكون ذلك مجديا إلا إذا تحقق التكامل بين الأسرة والمدرسة على اعتبار أن الأسرة هي كما أسلفنا إمتداد طبيعي للمجتمع. إن مفهوم مدرسة المجتمع المعتمد على النظام التفاعلي المفتوح بينها وبين الأسرة للتعايش وتبادل المنافع مع المجتمع يعتمد على حقيقة ما تستنبطه المدرسة من الأسرة.

يأتي الاهتمام بتطوير العلاقة بين الأسرة والمدرسة في إطار العلاقة الوظيفية المتزامنة كون المدرسة نتاج للبيئة الاجتماعية والاقتصادية والفكرية والثقافية لمجتمعها وبكونها الحاضن الطبيعي للأفراد فمن خلال المدرسة تتشكل هويتهم وتتطور مهارتهم وخبراتهم ليصبحوا بعد تخرجهم عوامل بناء وتحديث للمجتمعات التي نشئوا فيها.

لما كانت أبعاد العملية التربوية تحددها طبيعة المجتمع الذي تعمل به فإن الدور المتوقع للمدرسة يتطلب إعداد الأفراد لممارسة أدوارهم المستقبلية من خلال اكتشاف ميولهم وقدراتهم وبما يتناسب مع حاجات المجتمع. ومن خلال هذه العملية يتحول كل ما يتعلمه التلميذ من معلومات وخبرات مهارات إلى رصيد معرفي يساعده ليس فقط على ممارسة دوره في المجتمع ولكن ليساعده أيضاً على فهم طبيعة النظام الثقافي والاجتماعي والدور الذي يمكن أن يلعبه على الصعيد الاجتماعي مما يساعده على التكيف والتفاعل مع النظام الاجتماعي السائد في المجتمع

إن تحقيق التربية الشاملة، يتطلب لا شك مزيد من التعاون والتنسيق بين المدرسة والأسرة، كونها الحاضن الأول للطفل، وكذلك المسجد بقيمه الروحية والاجتماعية، والى المؤسسات الاقتصادية بما تملكه من موارد وإمكانات، وإلى المؤسسات الثقافية والإعلامية والترويحية، والمؤسسات المجتمعية الأخرى، مما يسهم في تطوير الأداء التربوي، ويؤدي إلى التخفيف من ضغوط الازدواجية القيمية والمعرفية، التي قد يتعرض لها الطالب من خلال تعدد مصادر التلقي والتوجيه.

أهم نتائج الدراسة:

١ _ الدور المهم الذي تلعبه الأنشطة في تعزيز الصلة بين البيت والمدرسة من خلال اتاحة المدرسة الفرصة للآباء للمساهمة في أنشطتها.

٢ _أوضحت الدراسة وجود زيارات بين الهيئة التعليمية بالمدرسة وبين الآباء لكنها زيارات يغلب عليها الصفة الشخصية.

٣ _ كشفت الدارسة عن دور مجالس الآباء والمعلمين في تقديم خدمات للتلميذ وأسرته إلا أن هذه الخدمات ضعيفة في شتى مجالاتها، وأن أكثر هذه الخدمات هي التثقيفية وتليها التروحية فالاجتماعية وأخيرًا الصحية.

٤ _ كشفت الدارسة عن تعاون الآباء والمعلمين على رعاية التلاميذ من خلال مجالس الآباء والمعلمين وتم ترتيب هذه الرعاية حسب الأهمية كما يلي:

رعاية المستوى التحصيلي، سلوك الطالب داخل المدرسة، مواظبته على المدرسة المستوى الثقافي لديه وسلوكه النفسي.

٥ _ بينت الدراسة اتفاق الآباء والمعلمين على أهمية مجالس الآباء والمعلمين ورفع مستوى الوعي الأسري عن طريق غرس الثقة في نفوس الآباء والمعلمين ورفع المستوى الثقافي للأسرة وتوعية الأسرة وتحسين اتجاهات المعلمين نحو المهنة.

٦ _ أوضحت الدراسة أن المركزية في وضع جدول أعمال مجالس الآباء المعلمين مقصورة على المدير وفي بعض الأحيان يشترك المرشد النفسي مع المدير في وضع جدول أعمال المجالس.

٧ _ أوضحت الدراسة أن نسبة المشاركين من آباء الطلبة المتفوقين دراسيا عالية، وأن نسبة المشاركين من آباء الطلاب المتأخرين دراسيًا ضعيفة جدًا.

٨ _ بينت الدراسة أن معظم الصعوبات التي تواجه مجالس الآباء والمعلمين هي تلك المتعلقة بإدارة التعليم وتتمثل في:

عدم إرسال موجهين لحضور مجالس الآباء والمعلمين، أو عدم وجود حوافز معنوية للمدارس التي تعني بهذه المجالس، أو عدم القيام بتطوير وتحسين لهذه المجالس.

أهم التوصيات

١ _ نشر الوعي بأهمية مجالس الآباء والمعلمين عن طريق وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة كالبرامج التليفزيونية مثل الندوات أو التمثيليات أو اللقاءات.

٢ _ وضع جدول لكل زيارة يقوم بها أباء التلاميذ للسؤال عن أبنائهم وتكريم من يتردد أكثر على المدرسة للسؤال عن حالة ابنه في نهاية العام الدراسي.

٣ _ إ صدار نشرات أو مطويات من قبل المدارس بأسلوب جذاب وشيق تبين من خلالها أهداف مجالس الآباء والمعلمين وفوائدها على العملية التعليمية .

٤ _ الجدية في التعامل مع اجتماعات مجالس الآباء والمعلمين والصدق في تنفيذ القرارات

٥ _ عمل دورات لأعضاء مجالس الآباء الدائمين على مستوى المنطقة وتطوير أساليب الآباء في التعاون بين البيت والمدرسة أو عمل لقاءات مفتوحة على شكل مجموعات صغيرة بينهم لتبادل الخبرات .

٦ _ تنظيم أنشطة وبرامج اجتماعية ورياضية عن طريق الرحلات الخلوية مع بداية كل فصل ويدعى لها الآباء ليساهموا ويناقشوا الموضوعات المهمة التي تتعلق بأبنائهم.

٧ _ إرسال تقارير أسبوعية لنقاط الضعف في تحصيل الطلاب المتأخرين دراسيًا أو سلوكيًا لإمكانية التغلب عليها وليتواصل التعاون ين البيت والمدرسة

٨ _ مساهمة الآباء في تشجيع المتفوقين في الحفل الختامي الذي تقيمه المدرسة وتعريف الأب بدوره في توجيه الطلاب

خاتمة:

إن علاقة المدرسة بالأسرة يجب أن ترتكز على مبادئ التواصل والتفاعل المتبادل والشراكة الفعالة، مع تسخير كل الإمكانيات والوسائل والسبل الكفيلة لتفعيل هذه العلاقة على مستوى التطبيق والممارسة . وتبقى المدرسة هي التي يجب عليها أن تخطو الخطوة الأولى نحو هذا الانفتاح وعليها أن تعمل جاهدة على جعل الأسرة تلتحق بها وتشاركها هموم عملها، كما يجب عليها أن تنفتح أيضا على باقي مكونات المحيط وذلك بتفعيل جميع الإجراءات التشريعية والقانونية التي تمكنها من تحقيق هذا الانفتاح، كما جاء في الميثاق الوطني للتربية والتكوين في مجال الشراكة والتمويل وكذلك في مختلف المجالس التي تحدثها المؤسسة من مجلس التدبير الذي يشارك فيه ممثل مجالس الجماعات ثم رئيس جمعية أباء وأولياء التلاميذ، إلى باقي المجالس الأخرى التعليمي والتربوي.

الهوامش:

1- مجلة علوم التربية العدد 28 فبراير .2005

2- الميثاق الوطني للتربية والتكوين، منشورات المركز المغربي للاعلام .دجنبر 2003.

3- مجلة فضاءات تربوية العدد الثالث مارس 1997 .ص .103

ـــــــ عبد الغاني تيابية وسماح بشقة: علاقة الأسرة بالمدرسة
4- المدرسة المغربية والمنتوج القيمي الأخلاقي، عبد الباقي داود .سلسلة التكوين التربوي .العدد 10 السنة 1999.
5- الطفل والعلاقات الأسرية . د احمد أوزي الطبعة الأولى 2002.
6- جورج توما الخوري، سيكولوجية الأسرة . دار الجيل بيروت ص 14.
7- ماذا عن علوم التربية ؟ امحمد عليلوش، بحث تربوي سنة 1997.
8- الموسوعة الالكترونية Encarta.
9- **L'école à l'épreuve de la sociologie » Anne van Haecht ، 111 et sv.1999**